الهاشل: «قادة الأمن السيبراني» يستهدف تنمية الكوادر الوطنية في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني

محمد الهاشل

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أمس السبت عن اطلاق الدورة الثانية من برنامج (قادة الأمن السيبراني) رفيع المستوى الموجه للكويتيين المتخصصين في مجال أمن المعلومات والشبكات.

وقال الهاشل الذي يشغل أيضا منصب رئيس مجلس ادارة معهد الدراسات المصرفية في بيان صحفي إن البرنامج يتيح فرصة صقل مهارات المشاركين فيه وتعزيز قدراتهم وصولا إلى تأسيس جيل من القادة المحترفين والقيين القادرين على تطوير البرامج المناسبة لحماية انظمة المعلومات في القطاع المصرفي والمالي في الكويت.

وأضاف أن البرنامج يأتي في إطار استراتيجية (المركزي) لتنمية الكوادر الوطنية في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وبناء القدرات الفنية في مجال أمن وتقنية المعلومات لتعزيز حصانة القطاع المالي والمصرفي في مواجهة مخاطر التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال انظمة المعلومات.

وذكر أن البرنامج يمتد على مدى ستة أشهر موزعة على مرحلتين تبدأ الأولى داخل الكويت وتشتمل على محاضرات عملية في مجال أمن المعلومات لمدة خمسة اشهر.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية مدتها شهر واحد وتقام خارج البلاد يكتسب من خلالها المتدرب خبرة ميدانية توفرها أحدث برامج المحاكاة والزيارات الميدانية لأبرز المؤسسات العالمية المتخصصة.

وعن شروط التقدم للبرنامج أوضح الهاشل أن أسس اختيار المتقدمين حددت وفقا لضوابط موضوعية منها أن يكون كويتيا حاصلا على مؤهل جامعي في مجال الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات وأن يجتاز المقابلات الشخصية المقررة.

وبين أنه بإمكان الراغبين في التقدم الاطلاع على تفاصيل البرنامج وتقديم طلبات الالتحاق بدءا من يوم غد الأحد ولغاية 31 يناير المقبل وذلك عبر الموقع الإلكتروني لمعهد الدراسات المصرفية.

وأشار إلى أن البرنامج هو استكمال للتعاون المثمر بين (المركزي) والبنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية ضمن مجموعة متكاملة من المبادرات التي تسعى لتطوير الكوادر الوطنية وتأهيلها.

بورصة الكويت تنظم جلسة حول اتباع ممارسات الاستدامة للشركات المدرجة

جانب من فعاليات الجلسة

مسلطة الضوء على التزامها الراسخ بتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة في اسواق المال في الكويت، اختتمت بورصة الكويت مؤخرا جلسة حول المشاركة بشكل فعال حيال القضايا البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة خلال الربع الاخير من عام 2018، وذلك بالتعاون مع «Sustainability Excellence». الشركة الرائدة الشركة في مجال استشارات واستراتيجيات الاستدامة والتقارير والبحوث في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط.

وكانت الجلسة رفيعة المستوى، والتي عقدت حصريا للشركات المدرجة في بورصة الكويت تحت شعار «الأهمية المتزايدة لقضايا المجتمع والبيئة وممارسات الحوكمة بالنسبة للمستثمرين»، قد عقدت برئاسة السيد أحمد الكسواني، رئيس قطاع إدارة المخاطر والالتزام والحوكمة بورصة الكويت، الذي رحب بالحضور واستهل الجلسة، والتي تضمنت عروضا تقديمية من فريق شركة «Sustainability Excellence». كما سيتم بالإضافة إلى ذلك تنظيم جلسات تفاعلية فردية لإجراء مراجعة لتقارير التقييم المعيارية وتقارير تقييم الأداء من حيث قضايا المجتمع والبيئة وممارسات الحوكمة، فضلاً عن إلقاء الضوء على احدث التطورات ذات الصلة التي تشهدها الشركات في هذا المجال.

مع انضمام بورصة الكويت إلى مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، فقد كانت الشركة في طليعة القائمينعلى الجهود الرامية إلى تعزيز الاستدامة في أسواق المال في جميع انحاء العالم وتعزيز ثقافة الاستدامة بين الشركات المدرجة. ومع تزايد اعتماد المستثمرين لمعايير الأداء في مجال الإسهاماتالمجتمعية والبيئة وممارسات الحوكمةلاستكشاف آفاق الفرص الاستثمارية المحتملة، فإن هذه المبادرة التي أطلقتها بورصة الكويتبالتعاون مع شركة «Excellence Sustainability» سيكون لها دورا محوريا في صياغة مستقبل أسواق الأوراق المالية.

وقدسلطتشركة Excellence الضوء على الآثار واسعة النطاق لترقية بورصة الكويت إلى تصنيف الأسواق الناشئة علىالشركات المدرجة فيما يتعلق بتقارير الاستدامة، وذلك من خلال تقديم لمحة عامة عن قوى السوق المحلية والإقليمية والدولية،والتي تعمل على تسريع وتيرةتقديم تقارير الامتثال لمعايير الاستدامة في الكويت والمنطقة ككل، كما ركز على تزايد توقعات القطاع الخاص بالتوافق مع «رؤية الكويت 2035». واستكشاف مجموعة من المنتجات الاستثمارية التي تتيح للمستثمرين الوصول إلى الشركات التي لديها مستويات اداء عالية الجودة فيما يتعلق بقضايا المجتمع والبيئة وممارسات الحوكمة وإعداد التقارير.

ومن ناحية أخرى، تم تقديم عرض للحضور حول المعلومات الأساسية التي يسعى المستثمرون للحصول عليها عند تحليل تقارير الاستدامة الخاصة بالشركات. كما أكد على أهمية التركيز على المعلومات المتعلقة بالمعلومات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة، وناقش طرق إعداد تقارير الاستدامة بشكل فعالللتلبية المتطلبات الملحة للمستثمرين المؤسسيين ووكالات تصنيف الأداء البيئي والاجتماعي وممارسات الحوكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إطلاع المشاركين في الجلسة على المبادرات الجديدة والمقبلة لبورصة الكويت، والتي تهدف إلى تمكين البورصة من الوفاء بالالتزامات المترتبة على انضمامهالمبادرة الأسواق المالية المستدامة، والتفاعل مع الشركات المدرجة لديها بشكل فعال للتوفير الدعم اللازم لهم خلال تحولهملتبني أعلى معايير الاستدامة.

تمتلك بورصة الكويت التزاماً راسخاً بتحقيق المزيد من الخطوات العملاقةلتعزيز الشفافيةودفع عجلة تبني الممارسات المستدامة وجودة التقارير المتعلقة بها، وذلك بما يتماشى مع طموحات التنمية المستدامة المبينة في خطة التنمية طويلة الأجل للدولةتماشياً مع «رؤية الكويت 2035».

«الأهلي المتحد» يحصد جائزة «أفضل الخدمات المصرفية المميزة بالكويت» في 2018

حياة الخضر تتسلم الجائزة

أعلن البنك الاهلي المتحد، عن فوزه بجائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية المميزة في الكويت للعام 2018»، من قبل مجلة المال والاعمال الإسلامية المرموقة بإشراف من مؤسسة «سي بي آي فايننشال» ناشري المجلة. حيث تم الإعلان عن الفائزين ضمن حفل توزيع جوائز الأعمال والتمويل الإسلامي الثالث عشر، والذي اقيم في فندق أبراج الإمارات بدبي يوم الخميس 6 الموافق ديسمبر 2018، بحضور أكثر من 200 من أبرز المصرفيين المختصين بالتمويل الإسلامي، وقادة القطاع والخبراء والمستثمرين من انحاء العالم. وتم التصويت على 34 فئة من خلال في استطلاع عبر الإنترنت ، وقد ضم الاستطلاع لهذا العام ما يقرب من 8000 صوت، بالإضافة إلى فئتين تستند فقط إلى النتائج وكذلك ثلاث جوائز فردية تم اختيارها من قبل لجنة من الخبراء.

وقد تسلمت الجائزة بالنيابة عن البنك حياة الخضر الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال بالبنك الأهلي المتحد.

وطبقا لمؤسسة «سي بي آي فايننشال» فقد حصد البنك هذه الجائزة نظرا لقدرته على توفير منتجات مصرفية مميزة، فقد تبني البنك في الحقبة الأخيرة العمل على تلبية احتياجات وتوقعات عملائنا سواء من النخبة او العملاء الاخرين على حد سواء، ووضعهم على رأس اولوياته وتقديم أعلي معايير الرفاهية والتميز في تقديم الخدمة المصرفية لهم. كما حرص على تقديم خدمات مالية حصرية تتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية لعملائه المميزين، وأسعار تنافسية مصممة خصيصا لخدمات التمويل الشخصي وتمويل السيارات والخدمات المصرفية الأخرى، كذلك توفير حلول رقمية آمنة من بينها الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت. كذلك تم تصميم هذه الجائزة لتحديد ومكافأة المتميزين وكذلك للاحتفال بإنجازات صناعة التمويل الإسلامية العالمية. وقد حقق برنامج الجوائز السنوي في عامه الثالث عشر، ارتباط وثيق ومباشر بقطاع الأعمال والتمويل الإسلامي وجمهوره العالمي من كبار المسؤولين التنفيذيين في المجال المصرفي والمالي الإسلامي.

وتعليقا على الفوز بالجائزة، قالت حياة الخضر: «يشرفنا أن نفوز بهذه الجائزة المرموقة التي تمثل شهادة على قوة محفظتنا من الخدمات المصرفية المميزة الرائدة والمتوافقة مع الشريعة. لقد كانت الخدمات المصرفية المميزة ولا تزال من المحاور الرئيسية والهامة في استراتيجية أعمالنا وسوف تبقى كذلك في المستقبل. نحن في البنك الأهلي المتحد حريصون دوما على تقديم أفضل الحلول المالية المصممة خصيصا لتلبية المتطلبات المالية الخاصة بعملائنا المختارين».

وأضافت الخضر بأن الفوز بهذه الجائزة يؤكد مجددا تفوق منتجات البنك وخدماته المصرفية المصممة بأسلوب مبتكر يتماشى مع تطلعات عملائه واحتياجاتهم المالية، مؤكدة حرص البنك الأهلي المتحد الدائم على تقديم تجربة مصرفية رائدة من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات لعملائها.يذكر أن مؤسسة سي بي آي فايننشال، هي دار نشر تأسست عام 1999 وتتخذ من دبي مقرا لها. وتصدر المؤسسة مجلتي بانكر ميدل إيست (Banker Middle East) وإسلامك بيزنس أند فايننس (Islamic Business and Finance)، كما تعمل على تقديم الأخبار المالية وتحليل البنوك والشركات في جميع انحاء الشرق الأوسط وخارجه، والالتزام بالشفافية من خلال إعداد التقارير الدقيقة عن الوضع الاقتصادي الحالي.

«التجارة»: السماح للمستثمر الأجنبي بتملك وتداول أسهم البنوك دون سقف للملكية

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك وتداول اسهم البنوك الكويتية مشترطا موافقة بنك الكويت المركزي إن تجاوزت الملكية الـ5 في المئة من رأس مال البنك بعد توصية من هيئة أسواق المال بضرورة اتخاذ هذه الخطوة.وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان صحفي إن ذلك يأتي وفقا للقرار رقم (694 لسنة 2018) الذي نص على أن " يستبدل بنص المادة (3) من القرار الوزاري رقم (205) النص الآتي: " يسمح للمستثمر غير الكويتي بتملك وتداول أسهم البنوك الكويتية ". وأضافت أن القرار أفاد بأنه " لا يجوز بغير موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي أن تجاوز ملكية الشخص الواحد طبيعيا كان أو اعتباريا في أي بنك من تلك البنوك خمسة في المئة من رأس مال البنك سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر ".

وأوضحت أن القرار أكد أنه "يعتبر في حكم المستثمر الواحد كل شخص أو مجموعة من الأشخاص يجمعهم ارتباط قانوني أو اقتصادي سواء عن طريق الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة او المصالح المتداخلة". وذكرت (التجارة) أن هيئة أسواق المال أوضحت بأن جولاتها الترويجية في العديد من الدول وأمام العديد من المستثمرين العالميين تضمنت أغلبها استفسارات حول سهولة الاستثمار في السوق الكويتي. وأشارت إلى أن هؤلاء أفادوا بوجود عوائق أو قيود مفروضة على المستثمر الأجنبي بخلاف المستثمر المحلي ولعل أحد أهم هذه القيود هي الحد الأقصى لنسبة ما يملكه المستثمرين غير الكويتيين في البنك الواحد والمفترض ألا تزيد عن 49 في المئة من رأس مال البنك إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء بعد أخذ رأي بنك الكويت المركزي.

خلال اجتماع ضم مستثمري شركة تيماس العقارية

العبدالجليل : الغانم وعد ببذل جميع الجهود لرد الحقوق للمتضررين من نصب الشركات العقارية

دعا المتحدث الرسمي للجنة مستثمري شركة تيماس العقارية الدكتور طارق بدر العبدالجليل كافه جهات الدوله الى ضرورة مساندة المتضررين لاسترداد حقوقهم المالية لدى الشركة ، مؤكدا ان اللجان التي عقدت خلال الفترة الماضية بذلت قصارى جهدها للوصول الى استرداد اموالهم التي تعتبر استثمارات شملت كل مدخراتهم .

واضاف العبدالجليل ان رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وعد وعدا حرا ببذل كافة الجهود لاسترداد اموال المستثمرين ممن تضرروا من نصب الشركات العقارية وذلك بإحالة قضية النصب العقاري الى اللجنة التشريعية بمجلس الأمة لوضع قانون شاملا إجراءات تنفيذية للحد من الفساد العقاري .ولفت الى ان مستثمري شركة تيماس العقارية يترقبون صدور حكم الاستئناف المتوقع ببراءة المتهمين من قيادي الشركة من تهمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بتأييد الحكم المستانف اول درجة حتى يتم الإفراج عن الأموال المحجوزة لدى البنوك الوطنية بقرار من النائب العام مما يترتب عليه تشكيل لجنة من وزارة العدل بالتنسيق مع المركز القانوني (المحامي المعتمد لدى الشركة) لوضع آلية لتوزيع حصص المستثمرين شاملة رؤوس الأموال مع الأرباح التشغيلية بناء على العقود المبرمة بين المستثمرين والشركة وكشوفات الدفع المعتمدة من الشركة في ديسمبر ٢٠١٧ .

وناشد العبدالجليل وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بان يشكل فريق عمل للتفتيش على الشركات العقارية لرصد أنشطتها التجارية للتأكد من صحة الأعمال التجارية وفقا للرخص التجارية في خطوة تهدف الى تصحيح اوضاع الشركات العاملة في القطاع العقاري .

كما ناشد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم بضروره ايداع ملخص للمشاريع المعتمدة لدى الشركات العقارية في الملف التجاري من خلال السجل التجاري للشركة العقارية حتى يكون مرشدا للمستثمر العقاري .

بدورة قال ممثل عملاء تيماس الدكتور فارس الشمري خلال الجلسة الثانية ان الكويت دولة ديمقراطية و تفتح المجال لكل من يعيش عليها بحرية التعبير بعيدا عن السياسات والعقائد والمساس بسمعة الاشخاص لافتا الى ان الشركات التي تاسست تحت مظلة القانون التجاري وسيادة الدستور يحق لمستثمريها وعملائها ان يدافعوا عن استحقاقتهم للحصول عليها بما يتلائم والمصلحة العامة للدولة .واشار الى ان تتويج رؤية صاحب السمو بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة يستدعي من القيادات تفعيل الدور الرقابي لتنمية الانشطة التجارية وليس اغلاقها وهي مسؤولية تقع على جميع المؤسسات الحكومية والوزارات التي تمثل الواجهة الحضارية للدولة .

وبدوره اوضح باحث في الدراسات العليا في مجال القانون مشاري الحريز الشمري ان مؤسسات الدولة المالية واذرعتها الاقتصادية والاستثمارية مشهود لها بالثقة العالية من خلال استثماراتها في كافة دول العالم الامر الذي يتطلب من القنوات الرسمية للدولة مساندة وتعزيز اداء الشركات الكويتية كي تتحقق الاهداف التي اسست من اجلها الشركات مطالبا بضرورة الاسراع في الفصل في المنازعات التجارية خاصة في الملفات الخاصة بعدد كبير من العملاء حسني النية ما يتطلب اقرار تشريع بالتعاون مع كافة السلطات من اجل اعادة الحقوق الى اصحابها في اسرع وقت. وطرح الحريز عدة حلول لانهاء ازمة تيماس تضمنت استرداد مدخراتهم بصورة مناسبة وقانونية قائلا: يجب ان يكون التعاون من قبل جهة رسمية تمثل الشركة ومع اللجان التي تمثل العملاء. وكذلك يجب ان تكون مؤسسات الدولة المختلفة جزء من هذا الحل عبر قنواتها الرسمية مثل وزارة التجارة ووزارة العدل وبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية حتى لا يتذرع اي طرف بتعنت الطرف الاخر والضحية يكون العميل. واضاف الحريز يجب ان تكون هناك قوانين خاصة وفنية تمنح صفة الضبطية القضائية بشكل اكبر لبعض الموظفين المختصين والفنيين حتى يتم الكشف عن الشركات المشبوهة بشكل مبكر دون المساس بحقوق الشركات التجارية. ومن جانب اخر شدد الحريز على اعتماد ضرورة حسن النية والمبادرة بالحلول المنطقية من قبل القائمين على الشركات التي ترغب في السداد لعملائها بالتعاون مع الجهات الرسمية وعبر القنوات الرسمية لضمان الحقوق لجميع الاطراف.ومن جانبها طالب المتضررة هنا الصمد الى الاسراع بانهاء اجراءات اقرار الدين والتوقيع عليه من قبل الرئيس التنفيذي للشركة دون مماطلة حتى يتمكن عملائها من اتخاذ الاجراءات المناسبة في هذا الشان ، داعية الى تشكيل لجنة تضم عشرون شخص يمثلون عملاء الشركة للذهاب الى النائب العام لاثبات ملكية استحقاقاتهم .

و اوضحت إحدي عملاء تيماس الدكتورة غنيه العيد ان مصالح المواطنين والمقمين حق دستوري يكفله القانون الامر الذي يستوجب ضرورة تدخل اصحاب القرار بالاشراف والمتابعة ودعم المتطلبات ورد الاستحقاقات دون اشكاليات او ازمات متتابعة مبينة ان الشركات التي تعاقدت معهم اسست بتراخيص رسمية وهو الامر الذي يلزم القانون لتلك الشركات بسداد مستحقاتهم بكافة السبل المتاحة تحت مظلة القانون

الشمري: الكويت تخطط لجذب الاستثمارات الأجنبية للتنمية

جانب من الاجتماع